الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

NOV 14 1991

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥
المعقودة يوم الخميس
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج
خطاب الأمين العام

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.5
28 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/46/3 ، و A/46/6/Rev.1 ، و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (A/46/16 ، A/46/16/Add.1 ، و A/46/173 ، و A/46/330)

خطاب الأمين العام

١ - الأمين العام : قال وهو يعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/46/6/Rev.1) إنه سيكون قد تهاون في أداء واجبه بوصفه الرئيس الإداري للأمم المتحدة لو أغفل الإشارة الى الأزمة المالية الخطيرة للغاية التي تواجهها الأمم المتحدة مرة أخرى . وذكر أن تمويل الميزانية البرنامجية شرط مسبق لتنفيذها . وأن الدول الأعضاء باعتمادها الميزانية تكون قد أخذت على عاتقها بوضوح مسؤولية تقديم وسائل تنفيذها .

٢ - وذكر أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ اعتمدت بتوافق الآراء ، وتعهدت الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها كاملة بوقتها كجزء من عملية الإصلاح التي استهلتها الجمعية العامة بقرارها ٢١٣/٤١ . إلا أن الاشتراكات التي لم تكن قد دفعت للميزانية العادية بحلول ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ تبلغ في المجموع ٧٣٣,٥ مليون دولار ، أي أكثر من ثلاثة أرباع مبلغ الـ ٩٦٣,٧ مليون دولار المستحق عن عام ١٩٩١ . ويتكون هذا المبلغ غير المدفوع من ٣٨٩,٩ مليون دولار مستحقة عن عام ١٩٩١ ، و ٣٣٣,٦ مليون دولار مستحقة عن أعوام سابقة . بعبارة أخرى أن ما دفع حتى بداية الربع الأخير من العام لم يزد على نصف قيمة اشتراكات عام ١٩٩١ إلا بنسبة ضئيلة ، وأن المتأخرات المستحقة عن الأعوام السابقة تعادل نفقات ثلاثة أشهر .

٣ - وأوضح أن النظام المالي للأمم المتحدة ينص على ضرورة دفع الاشتراكات المقررة ، كاملة ، في غضون ٣٠ يوما من استلام الإخطار . فإذا لم يكن النظام المالي كافيا ، ينبغي وضع إطار بديل لها يتيح تخطيطا ماليا سليما لأنشطة الأمم المتحدة . ولحسن الحظ دفعت ١٥ دولة عضو ١٩٥ مليون دولار تقريبا ، منذ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، وهكذا فقد غطى هذا المبلغ احتياجات الأمم المتحدة المالية للميزانية العادية الى ما يقرب من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر . بيد أن ذلك لا يغني بأي حال عن الحاجة الى العثور على حل دائم لدفع الاشتراكات في مواقيتها ، سواء للميزانية العادية أو لأنشطة حفظ السلم .

(الامين العام)

٤ - وأضاف أنه عندما أعد مقترحات الميزانية المعروضة على اللجنة ، وضع في اعتباره على وجه الخصوص الحاجة الى إعداد ميزانية برنامجية يمكن أن تحظى بالدعم الكامل من الحكومات بروح من توافق الآراء . وأعرب عن ثقته في أن اللجنة ستعمل على اعتماد الميزانية البرنامجية بتوافق الآراء .

٥ - وقال أيضا إنه نظرا لأن المنظمة تتحمل في كثير من الاحيان مسؤوليات اضافية أثناء فترة السنتين - وهي مسؤوليات كثيرا ما تنتظر الحكومات من الامين العام أن يضطلع بها دون تجاوز الموارد الراهنة - فإنه يرى أن من الاهمية بمكان ضمان توفير مخصصات كافية في الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بحيث تتمكن المنظمة ، بالفعل ، من تنفيذ البرامج التي توكلها اليها الجمعية العامة تنفيذا فعالا .

٦ - وذكر أن فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ هي أول فترة تشملها الخطة الجديدة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . ولذلك فإنه راعى بصفة خاصة ، في وضع مقترحات الميزانية لفترة السنتين ، الاولويات الخمس الكبيرة التي ينبغي أن توجه أعمال المنظمة أثناء السنتين ، وهي حفظ السلم والامن الدوليين ، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والبيئة ، والرقابة الدولية على المخدرات . وفيما يخص الاولوية المخصصة لافريقيا ينبغي للجنة أن تلاحظ وجود مقترحات لتنفيذ برنامج جديد لصالح افريقيا يركز على الحالة الاقتصادية الحرجة التي تعانيها وعلى الانتعاش والتنمية .

٧ - ومضى يقول إنه صاغ مقترحات بشأن الميزانية بعد استعراض داخلي مستفيض ، واضعا في اعتباره معالم القيود المالية التي تتوقع الدول الاعضاء أن تعمل المنظمة في إطارها . ولذلك فإن الموارد المطلوبة هي الحد الادنى اللازم لتنفيذ البرامج المقترحة . وبينما أن الدول الاعضاء هي التي تقرر المستوى الكلي للميزانية ، فإن من واجبه هو أن يسترعي انتباه اللجنة الى ما يستشفه هو من العواقب المحتملة على الاداء الفعال للبرامج فيما إذا تم اتخاذ قرار بتخفيض الميزانية تخفيضا شديدا . ولذلك فإن ممثليه مستعدون لأن يشرحوا للجنة عند نظرها في كل باب من أبواب الميزانية الاسس الكاملة التي استندت اليها هذه المقترحات .

٨ - وبما أن الانقسام بين الشرق والغرب قد انتهى ، فثمة فرص ضخمة تتفتح أمام الامم المتحدة للاضطلاع بدور أكثر حركة ونشاطا ، وخاصة في مجال الدبلوماسية

(الأمين العام)

الوقائية ، وهو أمر أشار اليه بشيء من التفصيل في تقريره السنوي (A/46/1) . وأوضح أن الاضطلاع بمثل هذا الدور يتطلب ميزانية برنامجية تتيح للأمين العام بعض المرونة لتلبية الطلبات الجديدة التي يثقل بها كاهل المنظمة . وإدراكا منه لهذا الواقع ، ومع الاحتفاظ بالتقييدات المفروضة على الميزانية الكلية ، فقد اقترح زيادة متواضعة بنسبة ٠,٩ في المائة .

٩ - ثم أكد ما قاله في عدة مناسبات من أن إصلاح المنظمة ينبغي أن يكون عملية متواصلة تخضع لاستعراض دائب لضمان بقاء المنظمة قادرة على بلوغ الأهداف التي أنشئت من أجلها . وعندما تنظر اللجنة في التقارير المطروحة أمامها ، من المهم ألا تعتبر الإصلاح هدفا في حد ذاته أو مجرد وسيلة للاقتصاد في التكاليف . ومن الأهمية بمكان على وجه الخصوص تفادي اتباع نهج من هذا القبيل في الوقت الحاضر الذي يطلب فيه من الأمانة العامة في أعقاب عمليات الخفض الكبير الذي حصل في جهاز الموظفين أن تضطلع بعدة عمليات كبيرة تقتضي توفر فنيين ومدراء مدربين .

١٠ - وقال إنه يود ، في هذا الصدد أن يؤكد على ارتياحه الثابت لأن جهاز موظفي المنظمة تصدى دائما بفعالية للتحدي الذي يواجهه ، وأبدى تفانيا ومهارة مشاليين وقدرة مثالية أيضا على التكيف حتى في ظل أصعب الظروف .

١١ - واختتم خطابه قائلا إن جدول أعمال اللجنة مثقل . فبالإضافة الى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، ستنظر اللجنة في عدد من البنود المالية الرئيسية الاخرى ، ومنها البند المتصل بجدول الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين . أما من ناحية شؤون الموظفين فهناك عدة بنود تتعلق ليس بالأمانة العامة وحدها بل بمجموع منظومة الأمم المتحدة المشتركة . ولذلك فإنه سيتابع باهتمام كبير تقدم اللجنة في أعمالها ، ويرجو أن تكلل مداولاتها بالنجاح الكامل .

١٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إنه ينبغي للجنة الخامسة أن تولي أولوية عالية في عام ١٩٩١ لمسألة الأزمة المالية في الأمم المتحدة . وأن الوقت حان لتعمل جميع الدول الأعضاء سويا وكل في اطار حكومتها لتقرير ما إذا كان هناك أي شيء مطلوب من الأمم المتحدة أن تؤديه لكي تتمكن من الحصول على المدفوعات كاملة في موعدها من جميع الدول الأعضاء . وعندما وصلت أحدث

(السيد مسيلي)

أزمة مالية الى ذروتها في عام ١٩٨٦ قيل إن المشكلة لها صلة باتخاذ القرارات وبنقص الثقة في الامم المتحدة . ثم أثبتت التطورات اللاحقة أن ذلك الادعاء لم يعد صحيحا . وفي الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة اعتمدت جميع قرارات الميزانية بدون تصويت . والاكثر من ذلك أن الامم المتحدة دعيت مرارا الى فض منازعات دولية بممارسة عمليات صيانة السلم ، ودعي الامين العام الى بذل مساعيه الحميدة بمعدلات لا سابق لها . لكن المفارقة هي أن نمط تسديد مدفوعات الدول الاعضاء تدهور بالفعل .

١٣ - وأضاف أن الاشتراكات المقررة في ميزانيات الامم المتحدة تصبح ملزمة لجميع الدول الاعضاء فور الموافقة على البرامج المطلوب تنفيذها . وأن تكاليف أنشطة الامم المتحدة أقل بكثير من تكاليف العمليات المماثلة على المستوى الوطني . ولا ينبغي لاي بلد ، كبر أو صغر ، أن يضع نفسه في موقف يجعله موضع انتقاد بأن يطالب ببرامج وأنشطة باهظة التكاليف ليس في وسعه أن يدفعها بالكامل وفي حينها .

١٤ - وقد أدت ممارسة الاقتراض من صناديق أخرى الى انطباع بأن ليس هناك أي أزمة ، وبأن الامور في الامم المتحدة تسير بطريقة طبيعية لكن الامر ليس كذلك . وقد يكون من المفيد أن تعلم الامانة العامة الدول الاعضاء بما للتأخر في الدفع من وقع سلبي على تنفيذ البرامج ، وبما للاقتراض المؤقت من أثر مناوئ للانشطة التي تم الترخيص بالاقتراض من أجلها .

١٥ - ثم أن تحسن صورة الامم المتحدة في الاذهان ، هذا التحسن الذي طال انتظاره ، لن يصمد في مناخ يسوده الاضطراب المالي . وإذا اضطر الامين العام الى وقف تنفيذ أي مهمة الى حين ورود الاشتراكات لان الصناديق التي يقترض منها نضبت ، لكان في ذلك ضرر بالغ بسمعة الامم المتحدة . ولا يصح لاعضاء الامم المتحدة أن يقفوا مكتوفي الايدي الى أن يحدث ذلك .

١٦ - وتحدث عن الميزانية العادية قائلا بأن تقديراتها الاصلية الاجمالية بلغت ٣٦٢,٩ ٣ مليون دولار وأن تقديراتها الصافية بلغت ٩٦٠,٧ ١ مليون دولار . وأن هاتين القيمتين تعبران عن زيادة بالنسبة للاعتمادات المنقحة للسنتين ١٩٩٠-١٩٩١ قدرها ١٠,٧ في المائة بالقيمة الاسمية و ٠,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية إذا احتسبنا أن مبلغ ٧٤٤ مليون دولار تقريبا قد تقرر بالفعل على الدول الاعضاء لعمليات صيانة السلم

(السيد مسيلي)

في السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ وأن التبرعات لهذه العمليات جعلت هذا المبلغ يربو على ٨٠٠ مليون دولار . أما الاموال الخارجة عن الميزانية لتمويل برامج التعاون التقني وغيره من الانشطة فهي تبلغ ٣ ٠٨٣,٦ مليون دولار ، مقابل ٣ ٥٤٧,٥ مليون دولار في التقديرات الاصلية للسنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، أي بزيادة ٣١ في المائة . ورأى على ذلك الاساس أن من المعقول الخلوص الى أن مجموع الموارد التي يجب تقديمها الى الامم المتحدة للاضطلاع بالانشطة المدرجة في الميزانية العادية وبالانشطة التي تمول بموارد من خارج الميزانية وعمليات صيانة السلم ستربو على ٦ بلايين دولار على الارجح .

١٧ - وقال أيضا إن مجموع تكاليف الموظفين في الميزانية العادية تقدر بمبلغ ١ ٤٨٢,١ مليون دولار . وباستثناء عمليات صيانة السلم ، تصل جملة تقديرات الميزانية والاموال الخارجة عن الميزانية لتكاليف الموظفين الى ٣ ٠١٥,٥ مليون دولار . ويبلغ مجموع الوظائف المدرجة في الميزانية العادية ١٠ ١٣٩ وظيفة ، أي بزيادة صافية قدرها ٨١ وظيفة على الوظائف المأذون بها للسنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وكان التقدير المبدئي بالنسبة للانشطة الخارجية عن الميزانية ٤ ٠٧٦ وظيفة . أما في مجال عمليات صيانة السلم وما يتصل بها من خدمات فمن المقدر مبدئيا للعمليات الجارية ١٤ ٠٠٠ وظيفة للموظفين العسكريين وخدمات الدعم العسكري والمراقبين والشرطة المدنية ، و ٣ ٠٠٠ وظيفة للموظفين الدوليين والمحليين ، بما يجعل مجموع نوعي الوظائف ١٧ ٠٠٠ وظيفة تقريبا . علما بأن مجموع الوظائف العسكرية والمدنية كان ١٣ ٠٠٠ وظيفة تقريبا في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

١٨ - وأشارت الزيادة العنيفة في أنشطة الامم المتحدة تساؤلات حول القدرة الهيكلية والادارية لمختلف وحدات الامانة العامة . وعلى سبيل المثال أصبح تدبير المعلومات وتقديم البيانات دقيقة وموقوتة قضية تثير قلقا خطيرا لدى اللجنة الاستشارية . لان حجم الانشطة الرهيب أصبح يرهق حدود الاجراءات الجارية التي كثيرا ما هي يدوية ومجهدة وبالتالي غير ملائمة . ولا غرابة أن تصبح الاخطاء أكثر شيوعا في التقارير المنشورة . ولذلك فإن اللجنة الاستشارية على يقين من أن البرامج الجارية لادخال المستحدثات التكنولوجية في تنفيذ كثير من عمليات الامانة العامة سيزيد من الانتاجية ويرفع حسن الاداء .

١٩ - وكما ورد في الفقرة ٨٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) ، أسفر التوسع السريع في أنشطة الامم المتحدة عن ضرورة اطالة اجتماعات بعض اللجان والهيئات ،

(السيد مسيلي)

الامر الذي يسبب صعوبات متزايدة لاعضائها . وقد حان الوقت للنظر في هذه المشكلة ، خاصة وأن الامانة العامة مكلفة بدراسة هذا الموضوع وبتقديم تقرير عنه الى الجمعية العامة يحتوي ما يقتضيه الامر من توصيات .

٣٠ - وأضاف أن التوسع في أنشطة الامم المتحدة - وخاصة في عمليات صيانة السلم وعمليات الطوارئ - أثار تساؤلات حول التنسيق ، وحول الاصلاح الهيكلي ، وحول كيفية معالجة الازدواج ومعالجة مسألة التوزيع للمسؤوليات . لذلك ترد توصيات بشأن تبسيط أعمال الامانة العامة وبشأن انشاء هياكل جديدة في الامانة العامة . وأنه يأمل أن تناقش الدول الاعضاء هذه المقترحات بصراحة واستفاضة وأن توافق عليها . وأن من المهم تفادي الوقوع في الاخطاء التي ارتكبت في الماضي . ولن يسفر أي قدر من اعادة تنظيم وحدات الامانة العامة عن فائدة دائمة إلا إذا أدركت الدول الاعضاء أخطاءها السابقة في هذا الصدد وتلافتها .

٣١ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، ترحب اللجنة الاستشارية بالتغيرات الطفيفة التي أدخلت على وثيقة الميزانية لتحسينها . فالوثيقة الآن أقل كلمات وأسهل قراءة وإن لم تكن سهلة الفهم دائما لكن طريقة عرضها الجديدة أقرب الى التقسيم المتبع في الخطة المتوسطة الاجل حيال البرامج الرئيسية ، وأصبح التضخم يحتسب بعد مقارنة التقديرات المقترحة بالاحتياجات السابقة بأسعار قابلة للمقارنة . ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الواجب عمله . فالمنهجية تحتاج الى النظر فيها مجددا . وقد يكون الوقت حان للحد من استعمال مفهوم الموارد غير المتكررة - أو هجرة أحيانا - عند حساب النمو . وقد يكون من الافضل اعادة النظر في الطريقة الراهنة لتقدير الاحتياجات من الموظفين بعدد الوظائف ، وكذلك في شرط قيام الجمعية العامة باعتماد جميع حالات اعادة تصنيف الوظائف .

٣٢ - وتساور اللجنة الاستشارية مخاوف بصفة خاصة ازاء ادارة ومراقبة صناديق الانشطة الخارجة عن الميزانية ، وخاصة الصناديق التي لا تخضع لتوجيه تشريعي . فالجدول العشرون من الحسابات المؤقتة يبين انفاقا مقداره ٢٠٧ ملايين دولار في عام ١٩٩٠ للصناديق الاستئمانية العامة ومعظمها مخصص لعمليات الطوارئ . وأصبح للاموال الخارجة عن الميزانية وقع متنام على الانشطة الممولة من الميزانية العادية .

(السيد مسيلي)

وأصبحت التقارير والحسابات التي يطلبها المانحون تلقي بعبء اداري وتنظيمي على وحدات الامانة العامة ، وأصبح على الامانة العامة أن تحرص على التأكيد من أن ما يطلبه المانحون من فتح حسابات جديدة يتناسب مع الاجراءات المنصوص عليها في القواعد المالية . ولذلك أوصت اللجنة الاستشارية ، في حالة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، باجراء مشاورات مع المانحين لتبسيط اجراءات التقارير وخفض التكاليف الادارية . وكشف الاستعراض الذي قامت به اللجنة الاستشارية عن عدة حالات لم تتبع فيها اجراءات متسقة من حيث تحميل الصناديق الخارجة عن الميزانية قدرا عادلا من تكاليف الدعم . وتفاديا للآثار التي تناوئ تنفيذ الانشطة الممولة من الميزانية العادية ، طلبت اللجنة وضع سياسات توجيهية لضمان استرداد مبالغ ملائمة .

٣٣ - وتفاديا لحدوث انشقاق خطير بين الدول الاعضاء وتوجيه انتقاد بلا سبب الى الامانة العامة ، من الضروري بلوغ اتفاق على العلاقة بين موارد الميزانية والموجز . ومن الحيوي لجميع المعنيين أن يفهموا أن الموجز - في ظل اجراءات الميزانية - ليس بالحد الاقصى المطلق من حيث القيمة الاسمية .

٣٤ - وقد بشر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ بانفتاح عهد جديد من التعاون بين جميع الدول الاعضاء فيما يخص الميزانية ، وتكلل هذا العهد باعتماد جميع مقترحات الميزانية بدون تصويت في الدورة الرابعة والاربعين . لكن التصرفات التي بدرت مؤخرا من بعض الدول الاعضاء ازاء الامانة العامة أصبحت تهدد بتفتيت ذلك التعاون بما سيسفر عن تقويض ثقة غالبية أعضاء الجمعية العامة . ولعل الافضل لجميع المعنيين عدم إحياء المنازعات القديمة .

٣٥ - وبدرت اقتراحات مؤخرا بأن يسمح للامانة العامة بمزيد من المرونة في ادارة موارد الامم المتحدة ، منها على سبيل المثال المقترحات الواردة في الفقرة الثانية في صفحة ٣٣ من تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/46/1) وفي الفقرتين ٣٣ و ٣٣ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16) . وتفاديا لانتشار الانشقاق والارتباك في تنفيذ الميزانية ، أصبح من الضروري أن تقرر الدول الاعضاء مدى هذه المرونة الاضافية التي ينبغي منحها وما هي الاجراءات التي لابد من اتباعها في اعادة وزع أموال الاعتمادات التي أذنت بها الجمعية العامة وبدون مبادئ توجيهية محددة ، فإن محاولات الامانة العامة إعادة تخصيص الاموال لصالح برامج وأنشطة محددة بناء على طلب إحدى مجموعات الدول الاعضاء ، قد تقابل بمعارضة متشددة من دول أعضاء أخرى .

(السيد مسيلي)

٣٦ - ومضى يقول إنه استنادا الى دراسات تفصيلية ، توصي اللجنة الاستشارية بخفض تقديرات الانفاق بمقدار ١٠٠ ٣٨٢ ٤٣ دولار ، منها ٧٠٠ ١٥٢ ٢ دولار بصفة مؤقتة . ومن حيث النسبة المئوية يساوي هذا التخفيض ١,٧ في المائة من تقديرات الانفاق المقترحة . وقال أيضا إنه سيشرح كالعادة هذه التوصيات بالتفصيل عند قيام اللجنة الخامسة ببحث كل باب من أبواب الميزانية ، ولكنه يرغب الآن في شرح الخطوط العريضة لموقف اللجنة الاستشارية . ففيما يخص الزيادة المقترحة بنسبة ٠,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية ، ترى اللجنة الاستشارية أنه ما دامت الجمعية العامة لم تعتمد بعد مفهوم النمو الصفري كحد ملزم لميزانيات الأمم المتحدة فلا يصح الاهتداء بذلك المفهوم . ومهما بدت التخفيضات الموصى بها كبيرة من حيث القيمة المطلقة فإنها من حيث النسبة المئوية أقل من التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في السابق .

٣٧ - وقال أيضا إن الخفض العام الذي قدره ٩٠٠ ٣٤٣ ١٣ دولار يعبر عن رأي اللجنة الاستشارية أنه لا مبرر لادراج جميع الوفورات المتبقية من الميزانيات السابقة في المقترحات الأصلية على النحو الجاري . وأعاد الى الاذهان أنه سبق له أن قدم توصية مماثلة بمناسبة ميزانية فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وأن شرح مطولا مواطن الضعف الكامنة في المنهجية الراهنة وأن أكد للممثلين أن تلك التوصية لن تؤثر على قدرة الأمانة العامة على تنفيذ البرامج . وهو الآن يود أن يبرز أنه تم في تلك الحالة توفير ٣٥ مليون دولار بعد أن خفضت الميزانية بمبلغ ٥٠ مليون دولار بناء على توصية اللجنة الاستشارية .

٣٨ - أما الخفض الذي مقداره ٩٠٠ ٨٨٣ ٤ دولار في المساعدة المؤقتة ، فيعزى الى اعادة حساب تكلفة بعض الاحتياجات ، ويرد لهذا الخفض شرح كامل في الفقرات من ٥٦ الى ٥٨ من تقرير اللجنة الاستشارية . وأما التخفيضات في بندي السفر والطباعة وغيرهما من البنود في مختلف أبواب الميزانية ، ومجموعها ٣٠٠ ٢١٥ ٣٥ دولار ، فقد أجريت إما قياسا على تكاليف تنفيذ برامج ماضية وإما اعتقادا بأن في الامكان تخصيص موارد أقل دون تعريض الأنشطة المعنية للخطر .

٣٩ - ثم قال إن اللجنة الاستشارية لم تطبق التوصيات العامة على جميع اللجان الاقليمية ولا على الباب ٢٤ من الميزانية فيما يخص التعاون التقني . ووعد بأن يشرح السبب في هذا عندما تناقش اللجنة الخامسة تلك الأبواب . على أنه لا ينبغي التفكير

(السيد مسيلي)

في دوافع سياسية أو غير سياسية في هذه التوصية أو تلك من توصيات اللجنة الاستشارية .

٣٠ - وفيما يخص شؤون الموظفين ، قال إن اللجنة أوصت بزيادة صافية مقدارها ٦٣ وظيفة بدلا من ٨١ وظيفة حسب اقتراح الأمانة العامة . وبخصوص اعادة تصنيف الوظائف ، وهي ٦٠ حالة ترفيع وحالة واحدة للتدنية ، توصي اللجنة الاستشارية بقبول كل تلك الحالات ما عدا ١٣ حالة منها .

٣١ - وينبغي لمديري البرامج ألا ينزعجوا اعتقادا منهم بأن توصيات اللجنة الاستشارية ستسفر عن أثر مناوئ لتنفيذ البرامج الموضوعة تحت اشرافهم . إذ ليس هناك ما يثبت صحة مثل هذه المزاعم . بل على العكس ، حدثت وفورات دائما في نهاية كل فترة سنتين بصرف النظر عن حجم التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية . ولما كانت الميزانية تقرر سنويا على أساس الاداء ، فليس هناك ما يمنع الأمانة العامة من أن تبين للجنة الاستشارية أن افتراضاتها كانت خاطئة . ويبدو أن بعض الوفود يرى أن الزيادة في الموارد تعني زيادة في الانتاجية ، لكن هذا لم يثبت دائما . بل أن حسن الاداء يؤدي الى مزيد من الانتاجية بموارد أقل .

٣٢ - وحذر من الجدل الذي مؤداه أن توصيات اللجنة الاستشارية قد تؤثر نوعا ما على حالة السيولة في المنظمة . وأعاد ما قاله في عام ١٩٨٧ ، وهو أن الدول الاعضاء التي دفعت اشتراكاتها في حينها ينبغي ألا ترهق بتحميل الميزانية اعتمادات مفرطة لبلوغ أقصى تدفق نقدي . وقال إن الأمانة العامة لم تتبع ذلك الاجراء ولكن حجة السيولة قد تنطوي على أن ذلك كان أحد أهدافها .

٣٣ - واستطرد يقول إنه بدلا من أن يعلق على كل ما جاء في تقرير اللجنة الاستشارية ، ركز على الحالة المالية لانه يعتقد أن الوقت قد حان للسيطرة على هذه المشكلة . وقال إن الميزانية والبرامج المعتمدة ستتعرض للخطر لو لم يتحسن نمط تسديد المدفوعات .

٣٤ - وقال إن الامم المتحدة واقفة عند نقطة حرجة في تاريخها . وأنه يتعين على الدول الاعضاء أن تكون مستعدة لتوطيد آمالها الكبيرة في المنظمة بالاسراع بتقديم

(السيد مسيلي)

الموارد الضرورية للتصدي للتحديات القادمة . أما من ناحية الامانة العامة وقيادتها ، اللتان قد يُعتقد انهما مثقلتان بهياكل وأساليب عمل عقيمة ومرهقة ، فإنه يتعين عليهما أن يكونا مستعدتين لاخذ موقف الجسارة والابتكار والالتزام ايجابيا ببلوغ التميز الاداري حتي يتسنى تحويل المنظمة الى أداة فعالة وكفء للتغيير الايجابي .

٣٥ - السيدة بيتكورت بيرنفوير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت في معرض تقديمها تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16 و Add.1) ، إن اللجنة ركزت خلال استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ على المضمون البرنامجي والعلاقة بين البرامج والموارد ، وهي علاقة تعني القدرة على تنفيذ البرامج . ولم تستعرض الهيئات الحكومية الدولية المناسبة برامج العمل فيما يتعلق بالشطر الاعظم من أبواب الميزانية ، وأكدت لجنة البرنامج والتنسيق ، في هذا السياق ، على أهمية أداء هذه الهيئات للادوار المناطة بها بالتنسيق مع الوحدات ذات الصلة في الامانة العامة . ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي قد تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة التي أعدت في إطار الهياكل الموجودة . كما أعادت التأكيد بأن يُمكّن توزيع الموارد المنظمة من بلوغ أهدافها والاستجابة لطلبات المجتمع الدولي ، وبأن تتفق الاحتياجات من الموارد مع الولايات والانشطة البرنامجية والاولويات المقررة .

٣٦ - وأضافت أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس معدل نمو قدره ٠,٩ في المائة بالمقارنة مع معدل النمو الحقيقي الذي يساوي صفرا والمشار إليه في مخطط الميزانية . ولم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من تحديد الاهمية البرنامجية للنمو بالنظر إلى الصعوبات المنهجية التي تنطوي عليها عملية مقارنة الميزانية بالمخطط لان أحدهما يستند إلى المخصصات الدولية بينما يستند الاخر إلى التقديرات المنقحة ، ولكنها أوصت بأن تعكس الميزانية الاسس التي يستند إليها المخطط والتي اعتمد على أساسها . وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في الاحتياجات الإجمالية من الموارد في ضوء الانشطة المقرر تنفيذها خلال فترة السنتين .

٣٧ - وتابعت كلمتها قائلة إن زيادة الوظائف وإعادة تصنيفها استأثرت بمعظم النمو البالغ ٠,٩ في المائة . وتعترض لجنة البرنامج والتنسيق على بعض التغييرات

(السيدة بيتتكورت بيرنفوير)

المقترحة في جداول ملاك الموظفين وعلى التوضيح الذي قدمته الأمانة العامة والذي ينفي وجود صلة بين إلغاء الوظائف في بعض البرامج واستحداث وظائف في برامج أخرى . ويلزم إجراء تنقيحات إضافية في الإجراءات المستخدمة في تقييم أعباء عمل الوحدات المختلفة في الأمانة العامة ، وذلك من أجل إيجاد معايير موضوعية لتقييم التغييرات في ملاك الموظفين . وينبغي للجمعية العامة أن تعيّن هيئات ملائمة لوضع إجراءات أكثر ترشيدا ووضوحا وتقديم تقرير عنها إلى الدورة السابعة والاربعين . وتوصي لجنة البرنامج والتنسيق في الوقت نفسه بأن يُنظر في المقترحات المحددة التي قدمها الأمين العام والتي أسفرت عن إجراء تغييرات في جدول ملاك الموظفين في مختلف أبواب الميزانية ، وذلك في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتعليقات لجنة البرنامج والتنسيق نفسها .

٣٨ - وتعتبر الميزانية البرنامجية المقترحة ، في رأي المتكلمة ، أول ميزانية من نوعها تستند إلى أولويات قطاعية واسعة عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . وانعكست الأولويات التي حددتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثلاثين ووافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٥/٤٥ في زيادة الموارد المقترحة للبرامج والأبواب الداخلة في نطاق هذه الأولويات .

٣٩ - ولم يحظ سوى عدد قليل من البرامج الفرعية ذات الأولوية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل بزيادة في الموارد . وأكدت لجنة البرنامج والتنسيق على أهمية تحديد الأولويات على مستوى الأنشطة والمدخلات في برامج الميزانية . ويكتسب هذا أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ الميزانية واستخدام صندوق الطوارئ نظرا لاحتمال تقليص أو إنهاء الأنشطة المعينة بوصفها أنشطة ذات أولوية دنيا في حالة تجاوز النفقات الإضافية المصروفة بموجب ولايات غير منصوص عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة مستوى الصندوق . ويتصل بذلك موضوع آخر وهو عدم وجود أي مؤشر دقيق في معظم بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، عن حلول بديلة للاضطلاع بأنشطة جديدة فيما إذا ثبتت استحالة تمويل الاحتياجات الإضافية من صندوق الطوارئ . وينبغي تقديم بدائل ممكنة في جميع بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية أو في التقديرات المنقحة .

٤٠ - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق التغيرات في هيكل الميزانية وهي تغيرات تعكس تناظرا أوثق مع البرامج الرئيسية وبرامج الخطة المتوسطة الأجل . ولكن ما تزال هناك

(السيدة بيتتكورت بيرنغوير)

بعض أوجه القصور التي طال بها العهد ، ومنها عدم الإشارة بوضوح إلى العلاقة بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية ، وإدراج الانشطة المتصلة بأهداف مماثلة تحت أبواب مختلفة في الميزانية . ولذا دعت اللجنة الامين العام إلى تقديم نموذج أولي عن شكل جديد للميزانية إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، وذلك من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق . وينبغي أن توفر المنهجية المستخدمة في إعداد الميزانية مزيدا من الوضوح بشأن العلاقة بين الميزانية ومخططها ، والتمييز بين النفقات المتكررة وغير المتكررة ومقياس النمو . ونتيجة لذلك ، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق الامين العام بأن يعقد حلقة دراسية تقنية مخصصة لخبراء ذوي خبرة في الميزنة في المنظمات المتعددة الاطراف لاستعراض المسائل المتعلقة بالمنهجية قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة البرنامج والتنسيق .

٤١ - وأعلنت أنه يمكن للجنة أن تلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق بالفعل في قراره ٦٧/١٩٩١ على نتائج وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق .

٤٢ - واستدركت قائلة وبالرغم من تحسّن حالة الوثائق نوعا ما فإن التأخير في إصدار بعضها قد عرقل مرة أخرى أعمال لجنة البرنامج والتنسيق . وإن توقيت ومدة انعقاد دورات اللجنة البرنامج ، وهما مسألتان تعتمدان تقليديا على توفير مزيدا من خدمات المؤتمرات ، ينبغي أن تدرسا بكل عناية على نحو يُمكّن اللجنة من الوفاء بولايتها بشكل مناسب بوصفها جهازا فرعيا لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

البند ١٠٤ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/46/5 و Add.1 ، و Add.3-5 و Add.7 ، و A/46/298 و 299 ، و 404 و 510)

٤٣ - السيد سبانس (هولندا) : تكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فقال إن البند المعروض على اللجنة يتسم بأهمية خاصة لان التقارير تخبر الدول الاعضاء بأن اشتراكاتها تستخدم بشكل اقتصادي وكفء وفعال . وتؤيد الدول الاثنتا عشرة زيادة التركيز على اجراء تدقيق شامل للحسابات بوصفه طريقة لتعزيز الإدارة المالية . وينبغي لمجلس مراجعي الحسابات أن يواصل ممارسته المتمثلة في

(السيد سبانس ، هولندا)

إعداد تقارير مؤقتة تركز على المسائل الإدارية والتنظيمية . ويتمثل دور اللجنة الخامسة في تعزيز الإدارة المالية في المنظمات المراجعة . وينبغي ألاّ تتورط اللجنة ولا المجلس في جزئيات إدارة المنظمات والبرامج لأن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق إداراتها المعنية .

٤٤ - وفيما يخص توصيات المجلس بشكل عام ، أشار إلى أن الجمعية العامة أوصت في الفقرة ٣٣ من قرارها ٣٣٥/٤٥ بأن تواصل جميع تقارير مجلس مراجعي الحسابات ، مستقبلا ، ايراد موجز للتوصيات مع بيان مدى الإلحاحية النسبية وجدول زمني للإجراءات العلاجية . وتتسم هذه النقطة الاخيرة بأهمية خاصة . كما دعت الجمعية العامة في قرارها ذاته (الفقرة ١٣ (ب)) إلى النظر في إنشاء نظام لتسهيل قيام الموظفين ، في جو من السرية ، بالإبلاغ عن أي استخدام غير ملائم لموارد الامم المتحدة . وترحب الدول الاثنتا عشرة بالحصول على معلومات عن التقدم المحرز في إنشاء مثل هذا النظام .

٤٥ - وفي معرض التعليق على الدراسة المؤقتة المتعلقة بمعايير المحاسبة التي يتعين تطبيقها في منظومة الامم المتحدة (A/46/341) ، قال إن الدول الاثنتي عشرة توافق على وجود ضرورة ملحة لوضع معايير ملائمة للمحاسبة تطبق بشكل موحد في المنظومة بأسرها .

٤٦ - وأعرب عن سرور الدول الاثنتي عشرة بأن تلاحظ أن المجلس أبدى رأيا غير مصحوب بتحفظات حول تدقيق حسابات وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . وأضاف أنها تؤيد التوصيات المتعلقة بالاونروا وترحب بالاهتمام الممنوح لمسائل الإدارة . كما تلاحظ أيضا على وجه الخصوص ، تعليقات المجلس على برنامج مشروع الدعم الذاتي فضلا عن التوصيات القائلة بضرورة وضع النقدية في ودائع ذات عائد أكبر .

٤٧ - وأعرب عن سرور الدول الاثنتي عشرة بأن تلاحظ التحسينات التي أدخلت على الإدارة المالية لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتؤيد توصيات المجلس الواردة بهذا الشأن . وهي تشعر بالاغتباط أيضا لأن البيانات المالية المتعلقة بمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث تبرر إبداء رأي إيجابي بالنسبة

(السيد سبانس ، هولندا)

لتدقيق الحسابات . وبالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها المجلس ، ينبغي لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والاونروا ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث أن تقدم جدولا زمنيا للاجراءات العلاجية .

٤٨ - وفيما يخص التقارير المؤقتة التي قدمها المجلس ، أعرب عن قلق الدول الاثنتي عشرة إزاء الحالة السائدة في مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . وفي حين لاحظت اتخاذ اجراءات علاجية ، فإنها تعتبر أن حل المشكلة يكمن في ادخال تحسينات إدارية وليس في مواصلة زيادة عدد الموظفين .

٤٩ - وأعرب عن الاسف لعدم تمكن المجلس على الارجح ، فيما يبدو ، من إبداء رأي غير مقرون بتحفظات بشأن تدقيق حسابات البيانات المالية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . ويبدو أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي لم يحصل ، في ظل الاجراءات الحالية ، على بيانات مالية من الوكالات المنفذة لمشاريعه . وعلى البرنامج الإنمائي أن يتخذ ما يلزم من اجراءات لتقديم البيانات المالية إليه حسب الاصول وأن يقدم إلى اللجنة الخامسة جدولا زمنيا للاجراءات العلاجية المتخذة . وفي هذا السياق ، تحيط الدول الاثنتا عشرة علما بالقرار ٤٧/٩١ الصادر عن مجلس إدارة البرنامج الإنمائي والمتعلق بامتثال الحكومات ، بوصفها وكالات منفذة ، بشروط البرنامج الإنمائي لمراجعة الحسابات .

٥٠ - وتطرق إلى الحديث عن موضوع الصناديق الاستئمانية فقال إن انضباط الميزانية وتبسيط الاجراءات وتوحيدها هي القواعد الرئيسية التي ينبغي تطبيقها . وأبدى ترحيب الدول الاثنتي عشرة بالمراجعة الشاملة لحسابات برنامج اقتصاديين العاملين من أجل افريقيا التابع للبرنامج الإنمائي . وفيما يتعلق بصندوق الامم المتحدة للسكان قال إنه ينبغي تزويد اللجنة بجدول زمني وخطة عمل لتحسين الحالة المتعلقة بالبيانات المالية التي تقدمها الوكالات المنفذة . وأعرب عن موافقة الدول الاثنتي عشرة على توصيات المجلس المتعلقة بمركز التجارة الدولية الذي ينبغي أن ينتقى له أنسب نظام إداري ممكن .

٥١ - وأضاف أن الدول الاثنتا عشرة وافقت على النتائج التي توصلت اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تاييدا لنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات

(السيد سبانس ، هولندا)

(A/46/510) ، وأحاطت علما بتقرير الامين العام بشأن مسالة الالتزامات غير المصفاة (A/46/404) . وفي حين ماتزال الدول الاثنتا عشرة تعتبر الالتزام الصارم بالانظمة والقواعد القائمة ذا أهمية بالغة ، فإنها تؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة ١٣ من التقرير الاخير ، شريطة اقتناع الجمعية العامة بوجود تكاليف ملزمة تُحمَّل على موارد فترة السنتين السابقة وتتطلب تصفيتها مدة تزيد على ١٢ شهرا . ولكن ينبغي للأمين العام صياغة أنظمة محددة بشأن الطريقة التي ينبغي أن تعالج فيها التزامات نهاية السنة المتصلة بالنفقات المصروفة على المعدات والالتزامات المرتبط بها لعدة سنوات . ويمكن مناقشة هذه المسالة في حلقة دراسية تقنية مخصصة .

٥٢ - واختتم كلمته قائلا إن مذكرة الأمين العام المتعلقة بتنفيذ توصيات المجلس السابقة (A/46/299) تبرز ضرورة التبيان النوعي والكمي للنواتج النهائية بوضوح في الميزانية البرنامجية وتقرير أداء البرنامج . وتوافق الدول الاثنتا عشرة تماما على تعليقات المجلس الواردة في الفقرات ٨ إلى ١٢ من مذكرة الأمين العام . وفيما يخص توصيات المجلس المتعلقة بتخطيط المشاريع في اليونسيف (الفقرة ٤٢) أشار المجلس إلى عدم إمكان ربط التحسن الطفيف المحرز بتدابير محددة اتخذتها أمانة اليونسيف . وينبغي توخي أكبر قدر من الحيطة في اعادة نقل أموال اليونسيف من مشاريع بطيئة الحركة إلى مشاريع سريعة الحركة . وأخيرا ، تلاحظ الدول الاثنتا عشرة بسرور موافقة المجلس التنفيذي لليونسيف على تعزيز الوحدات الادارية المختلفة عملا بتوصية مجلس مراجعي الحسابات .

٥٣ - السيد شيروناغاران (سنغافورة) : قال إن العمل المفصل الذي قام به مجلس مراجعي الحسابات قد يسّر مهام اللجنة ، وأعرب عن تأييد وفده للمقترحات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية . وأضاف أنه ينبغي النظر إلى تعليقات وفده على هذا البند بوصفها تعليقات بنّاءة لا مجرد انتقادات . ولا يمكن الحكم على فعالية المنظمات إلّا من خلال تقاريرها المالية ، وان قدرتها على أداء مهامها بصورة فعالة يجب أن يكون هو الهدف الذي ينبغي ضمانه . وقد أبرز كثير من تقارير مراجعي الحسابات أوجه قصور مثيرة للقلق وينبغي عدم السماح باستمرارها .

٥٤ - وأعرب عن سرور وفده بأن يلاحظ قيام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بتنفيذ بعض التوصيات السابقة المتعلقة بمراجعة الحسابات ، بالرغم من أن بعضها

(السيد شيروناغاران ، سنغافورة)

ما يزال بانتظار النتائج التي توصل اليها الخبير الاستشاري . وعلى معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، على اية حال ، ألا يتكبد اية نفقات ما لم تكن هناك اموال متاحة ، إلا في حالة وجود ظروف ملجئة . ولذا ينبغي تنفيذ التوصيات المتعلقة بمشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي التي ينفذها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وإنشاء حساب للسلف .

٥٥ - وقال إن أوجه الخلل المالية الموجودة في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مثيرة للقلق جدا ويجب معالجتها فورا لاسيما عن طريق تعزيز ادارة الموارد النقدية . وينبغي التركيز على أساسيات ادارة الميزانية ، لان استمرار أوجه الخلل هذه ربما يثير تساؤلات الدول الاعضاء حول ما إذا كانت توجد في منظومة الامم المتحدة صكوك مالية كافية لادارة الاموال بفعالية . كما تبين عدم وجود مساءلة وغير ذلك من أوجه النقص التنظيمية في برنامج الامم المتحدة الانمائي . وعلى الادارة أن تتخذ اجراءات لحل هذه المشاكل ، ولا سيما عن طريق عقد اتفاقات موحدة وملزمة مع وكالاتها المنفذة . وتبين أن مسألة اجراءات التخصيص واحتياطي التشغيل المعمول بهما في مركز التجارة الدولية تدور حول ما إذا كان على المركز الالتزام بالتعليمات الادارية الصادرة عن الامم المتحدة من عدمه . ويتفق وفده مع اللجنة الاستشارية فيما ذهبت إليه من أنه ليس هناك أي مبرر لعدم القيام بذلك . وأضاف أن توصية المجلس القائلة بضرورة تعزيز الوظائف الاشرافية التي يقوم بها المقر في صندوق الامم المتحدة للسكان تستحق التأييد بالرغم من أن تقرير المجلس ليس إلا تقريرا مؤقتا .

٥٦ - وأكد أن سنغافورة هي شريك نشط في أعمال الإغاثة النبيلة التي تقوم بها الاونروا وأعرب عن اعتقاده بأن اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يحصلوا على مزيد من الفوائد إذا ادخلت تحسينات على العمليات الادارية والمالية التي تضطلع بها الوكالة . ولم يتمكن المجلس من التوفيق بين حسابات النقدية الموجودة في البنك والنقدية السائلة ، أو توضيح الفوارق الموجودة . وهذه المسألة هامة مما يبرر أن تطلب اللجنة توضيحا من الوكالة بصددها . ونبّه إلى أن الاحتفاظ بمبلغ نقدي قدره ٣٠ مليون دولار لمواجهة أحداث غير متوقعة هو مبلغ كبير جدا ، وينبغي وضع النقدية العاطلة ، حسب توصية المجلس في الفقرة ٦٦ من تقريره ، في ودائع لأجل ذات عائد أعلى . وفيما يتعلق بعدم الكشف عن المعلومات على أساس السرية ، يؤيد وفده اقتراح اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية القائل بضرورة كشف الانروا تماما عن

(السيد شيروناغاران ، سنغافورة)

المعلومات وفقا لمقتضيات الانظمة المالية . وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد معرفة ما إذا كان المجلس ، لدى مراجعة حسابات أي منظمة من المنظمات ، قد حصل على رسالة اعتماد تنص بالتحديد على وجوب اتاحة امكانية وصوله إلى المعلومات المصنفة كمعلومات سرية .

٥٧ - وأضاف أن تقارير المجلس تثير السؤال العام حول سبب لجوء مؤسسات الامم المتحدة إلى اساءة استعمال الانظمة المالية السارية ، وحول كفاية أجهزة الإشراف ، وقدرة نظم مراجعة الحسابات الداخلية على اكتشاف الانتهاكات . وفي ظل المناخ العالمي الجديد باتت الدول الاعضاء تبدي اهتماما جديدا بالطريقة التي نُظّمت بها الأمم المتحدة . وأبدى استعداد وفده للمشاركة في تحديث النظام ، بما في ذلك الامانة العامة ، بحيث يمكن للمنظمة أن تستجيب بكفاءة لما يقدم إليها من مطالب جديدة . ومن الاهمية بمكان أن تستخدم الامانة العامة مواردها البشرية والمالية بمزيد من الكفاءة عند الاضطلاع بالمهام الجديدة المناطة بها . وينبغي أن تولي جهود الاصلاح الحالية تركيزا مساويا لتحديث الإجراءات المالية والتنظيمية بغية ضمان ، في جملة أمور ، تحقيق انضباط أفضل في الميزانية ، وإلا فإن المنظمات لن تستطيع القيام بعملها بكفاءة . ومن المهم أن تكون المنظمات مسؤولة ماليا أمام الدول الاعضاء : إذ لا يمكن للامم المتحدة أن تطلب مزيدا من الاموال إذا لم تكن أموالها الحالية مدارة جيدا .

٥٨ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إن تقارير المجلس هي أداة تنظيم هامة لكن نجاح هذه الممارسة يتوقف على تنفيذ التوصيات من جانب المنظمات المعنية . وقال إن المجلس محق في القول إن على المنظمات أن تقرر بشأن وسائل التنفيذ . وأضاف أن مذكرة الامين العام بشأن تنفيذ التوصيات السابقة (A/46/299) تشير إلى بعض التقدم ، لكن كثيرا من التوصيات ما زالت غير منفّذة .

٥٩ - ومضى قائلا إن من دواعي سرور وفده أن يلاحظ أن حالة السيولة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يدل على رصيد إيجابي يبلغ ١٢٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة كما يشير إلى زيادة ملموسة في التبرعات . واستنتج قائلا إن وفده فزع إذ لاحظ أن مستوى الإنفاق على برامج تقديم المساعدة للاجئين قد انخفض . وقال إن وفده يؤيد توصيات المجلس بشأن تصحيح المخالفات الإدارية والمالية وأعرب عن الامل

(السيد كبير ، بنغلاديش)

في أن يعزز مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرته على الإشراف على وكالاته المنفذة . كما أعرب عن تأييد وفده للتوصيات المتعلقة بتوفير الحماية الكافية لموارد مكتب المفوض السامي في المكاتب الميدانية في البلدان التي تتصف فيها الحالة السياسية بالعنف .

٦٠ - وأعرب عن قلق وفده بشأن حالات العجز في حسابات معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، التي أدت إلى تكرار اللجوء إلى الصندوق العام ، وبشأن الانخفاض في عدد البلدان المانحة وفي الايرادات . وقال إنه يجب تحسين حالة السيولة في الصندوق العام . وأضاف أن لصندوق المنح للاغراض الخاصة ، في مقابل ذلك ، حالة سيولة جيدة ، وينبغي بالتأكيد تحقيق حد أقصى من الإيرادات من النقد المعطل بواسطة الاستثمارات القصيرة الاجل . وقال إنه ينبغي تنفيذ التوصيات المتعلقة بتكبُّد النفقات فيما يتعلق بمقر معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وبالمكاتب الميدانية على السواء .

٦١ - واستانف يقول إن من المؤسف أن تكون ١٦ وكالة منفذة فقط من أصل ٣٣ وكالة قد وقّعت الاتفاق الموحد مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي وألا تكفل هذه الاتفاقات مراجعة كاملة لحسابات صناديق برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو تزويد البرنامج الإنمائي أو مراجع الحسابات الخارجي الخاص بالبرنامج بمعلومات كافية . وقال إن تعثر المفاوضات بشأن الاتفاق الموحد مع وكالتين منفذتين رئيسيتين أمر يدعو إلى الاسف أيضا . واستدرك قائلا إن الوكالات التي لم توقّع اتفاقا ينبغي أن تستثنى من تنفيذ مشاريع برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وقال إنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح المثالب التي حددها المجلس في مكتب خدمات المشاريع وكذلك تلك التي ورد ذكرها في برنامج الاقتصاديين العاملين من أجل افريقيا .

٦٢ - واختتم قائلا إن وفده يشارك في قلق المجلس واللجنة الاستشارية بصدد الحاجة إلى تضمين رأي مؤهل في مراجعة حسابات برنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان نظرا لتأخر الوكالات المنفذة في تقديم المعلومات . وأعرب عن أمل وفده في أن تُحل قريبا تلك المسألة التي طال أمدها .

٦٣ - السيد تانغ غوانغتنغ (الصين) : رحب بالتقدم الذي أبلغ عنه الامين العام في تنفيذ التوصيات السابقة وأعرب عن الامل في أن تواصل الإدارات المعنية بذل جهودها في

(السيد تانغ غوانفتنغ ، الصين)

ذلك الاتجاه . واستدرك قائلا إن وفده ، مع ذلك ، يشعر بقلق شديد إزاء المخالفات المالية التي ورد وصفها في تقارير مراجعة الحسابات .

٦٤ - وأضاف قائلا إن المجلس واللجنة الاستشارية محقّان في الاحتجاج بأنه ينبغي تعزيز الإجراءات القائمة في مكتب المفوض السامي من أجل إدارة الموارد النقدية في المكاتب الميدانية ، وإنه ينبغي تحسين إجراءات الإبلاغ . وقال إن من المحير أن مكتب المفوض السامي ما زال ، بعد مضي أكثر من سنة على قيام بلد مضيف بمصادرة لوازم تقدر قيمتها بمبلغ ٤٠١ ٣٩٤ من دولارات الولايات المتحدة ، لا يعلم ماذا حدث لها . وقال إنه ينبغي السعي إلى استعادة هذه اللوازم واتخاذ الخطوات لتحسين مرافق التخزين التابعة لمكتب المفوض السامي . وأضاف أن وفده يتفق مع المجلس في أنه يجب الإفصاح عن التبرعات المعلنة التي لم تدفع بعد ، وذلك في البيانات المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأن يودع النقد المعطل في ودائع لأجل تدر عائدا أعلى .

٦٥ - واستأنف قائلا إن بعض الممارسات القائمة في التنظيم المالي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث هي موضع تساؤل ، وإن وفده يؤيد توصيات المجلس واللجنة الاستشارية بشأن تكبد النفقات وتنظيم الحساب الاحتياطي والاستفادة منه . وقال إنه ينبغي كذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين إجراءات الإنفاق في المكاتب الميدانية .

٦٦ - ومضى يقول إن مشاكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمسؤولية الوكالات والممارسات الإدارية والتنظيمية في مكتب خدمات المشاريع هي أيضا مدعاة للقلق . وقال إن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يلتزم بسرعة بمفهوم المسؤولية الكاملة ، على النحو الموجز في القرار ٣٦٨٨ (د - ٣٥) ، وأن يوقع اتفاقات موحدة مع جميع وكالاته المنفذة . وقال إن وفده يتعاطف مع مكتب خدمات المشاريع بشأن المشاكل التي يسببها عبء العمل الثقيل الملقى عليه ، لكنه لا يستطيع أن يتفق مع المجلس في أن عدد المشاريع التي ينفذها المكتب ينبغي لذلك أن تقيد بشدة . وقال إنه في وقت تكون فيه كثير من البلدان النامية في حاجة ماسة إلى المساعدة ، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف من جهوده . فمشكلة عبء العمل على المكتب ينبغي أن تُحل لا بتحديد عدد المشاريع بل بتحسين الكفاءة الإدارية والتنظيمية ، وهي مجال أشار كل من المجلس واللجنة الاستشارية إلى وجود ثغرات فيه .

(السيد تانغ فوانفتنغ ، الصين)

وقال إنه يمكن التخفيف أيضا من عبء العمل بمحاولة الاستفادة من إمكانيات الوكالات المنفذة .

٦٧ - وواصل قائلا إن وفده يتفق أساسا مع آراء المجلس واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بصندوق الامم المتحدة للسكان ومركز التجارة الدولية : فيجب أن يعزز مقر صندوق الامم المتحدة للسكان إشرافه على مكاتبه الميدانية ، ويجب أن يحل على نحو مريح الغموض إزاء مسألة ما إذا كانت التعليمات الإدارية للامم المتحدة تنطبق على مركز التجارة الدولية .

٦٨ - وأردف يقول إن فعالية النظم المالية وفرض النظام المالي عاملان مهمان في تقييم إدارة المنظمة وكفاءتها . وقال إن المنظمات التي روجعت حساباتها بذلت ، على مر السنين ، جهودا ضخمة من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وينبغي عليها أن تسعى إلى تقديم إسهام أكبر عن طريق زيادة تعزيز مجالي التنظيم والتنسيق لديها وعن طريق إزالة حالات النقص القائمة .

٦٩ - السيدة اريكسون فوغ (السويد) : تكلمت بالنيابة عن بلدان شمال أوروبا الخمسة ، وأكدت الاهمية التي تعلقها هذه البلدان على أعمال مجلس مراجعي الحسابات . وقالت إن تقارير المجلس أعطت الدول الاعضاء فكرة عما إذا كانت مساهماتها في مختلف المنظمات تستعمل وفقا للخطط والميزانيات . وقالت إنه ، نظرا لان دور مراجعة الحسابات التقليدي قد توسع الان ليشمل مختلف الجوانب التنظيمية ، فقد أعطتها هذه التقارير تقييما موضوعيا لا للحالة المالية فحسب بل لكفاءة المنظمات أيضا . وقالت إن هذه هي الطريقة العملية الوحيدة ، بالنسبة لكثير من الوفود ، لجمع مثل هذه المعلومات .

٧٠ - وأضافت قائلة إن وفود بلدان شمال أوروبا يلاحظون مع الارتياح أن مجلس مراجعي الحسابات يواصل الإبلاغ عن نتائج مراجعات حسابات محددة وإصدار رسائل تنظيمية تحتوي على ملاحظات تفصيلية متعلقة بمراجعة الحسابات وموجهة إلى الإدارات المعنية ، وهي ممارسة يؤيدونها بقوة . وقالت إنه ينبغي لمجلس مراجعي الحسابات ألا يكتفي بذكر النقائص بل ينبغي أيضا أن يؤدي دورا فعالا في التحسينات التنظيمية ، وإن إجراء حوار بين المجلس وبين هذه الإدارات يسهم من أجل هذه الغاية . وقالت إن وفود بلدان

(السيدة اريكسون فوغ ، السويد)

شمال أوروبا ، في ذلك السياق ، يعربون عن تقديرهم لتقارير المجلس المؤقتة بشأن مركز التجارة الدولية (A/46/5) ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (A/46/5/Add.1) وصندوق الامم المتحدة للسكان (A/46/5/Add.7) ، وتقديرهم بصورة خاصة للتأكيد الذي أولي للمسائل المتعلقة بالاقتصاد والكفاءة والفعالية .

٧١ - ومضت تقول إن وفود بلدان شمال أوروبا يؤيدون بصورة عامة ملاحظات المجلس وتوصياته . وقالت إنهم سيؤيدون ، كما فعلوا في السنوات السابقة ، الطلب إلى هيئات الإدارة ذات الاختصاص بأن تكفل إيلاء الاعتبار الكامل للتقارير وبأن يتخذ الرؤساء التنفيذيون المعنيون الإجراءات المناسبة للالتزام بالتوصيات .

٧٢ - وأردفت تقول إنه ، في التقرير الخاص بوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) (A/46/5/Add.3) ، لاحظت وفود بلدان شمال أوروبا عدم التوافق بين مجلس مراجعي الحسابات والوكالة بشأن المبلغ المدفوع لموظف لدى انتهاء خدمته . وقالت إنهم يؤيدون بشدة قرار المجلس في هذه الحالة واتفقوا على أنه لا يمكن أن يكون من حق اللجنة أن تستثني عمليات معينة من مراجعة الحسابات الخارجية على أساس أنها سرية . وقالت إن نتائج ذلك لن تكون مقبولة إذا كانت الإدارة تستطيع أن تستثني مسائل معينة من مراجعة الحسابات لمجرد الاحالة إلى السرية . وقالت إن المنظمة الدولية لمؤسسات الرقابة المالية العليا أوصت بأن يكون لمؤسسات الرقابة المالية العليا حق الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المتعلقة بالادارة المالية وبأن تكون لها سلطة طلب أية معلومات تعتقد أنها ضرورية من الهيئة التي تراجع حساباتها . واستنتجت قائلة إن موقف المجلس ، بناء على ذلك ، ينسجم مع توصيات المنظمة الدولية لمؤسسات الرقابة المالية العليا .

٧٣ - وواصلت قائلة إنه في حالة التقرير بشأن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/46/5/Add.5) ، أجرى المجلس استعراضا واسعا لتنفيذ المشاريع ، ودرس أسباب حدوث حالات تأخر في التنفيذ ، وحالات تمديد المشاريع وعدم إنهاء المشاريع في المواعيد المحددة . وقالت إنه ذُكر أن حالات التأخر في التنفيذ تنشأ بصورة رئيسية من عدم استكمال الاتفاقات ذات الصلة في وقتها المحدد وصعوبة الحصول على موظفي المشاريع المناسبين . وأضافت تقول إن تقارير السرد النهائية المطلوبة من الشركاء التنفيذيين لا تقدم في غالب الاحيان على أساس مضبوط

(السيدة اريكسون فوغ ، السويد)

زمنيا . وبنتيجة ذلك ، لا تقفل المشاريع ويظل لدى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التزامات غير ممفّاة كان يجب الغاؤها . وقالت إن وفود شمال أوروبا يتفقون مع توصية المجلس بأن يتم اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين تنفيذ المشاريع من خلال تقديم التقارير عن أنشطة المشاريع في الوقت المناسب .

٧٤ - واستأنفت قائلة إنه فيما يتصل بالتقرير المؤقت عن مركز التجارة الدولية (A/45/5) ، تلاحظ وفود بلدان شمال أوروبا أن مسألة ما إذا كان المركز يجب أن يتقيد بالتعليمات الإدارية للامم المتحدة قد أثيرت في التقارير السابقة للمجلس وتمّت معالجتها أيضا في تقرير المجلس بشأن تنفيذ توصياته السابقة (A/46/299) . وقالت إن المجلس يرى أنه لم يقم المركز ولا الامانة العامة للامم المتحدة ببذل الجهود المناسبة لحل هذه المسألة . وقالت إن هذا التردد أضرّ بنظام المركز للمراقبة الداخلية وإن وفود بلدان شمال أوروبا تحث الاطراف المعنية على حسم هذه المسألة دون مزيد من التأخير .

٧٥ - ومضت قائلة إن وفود بلدان شمال أوروبا ، بوصفها أطرافا رئيسية في المساهمة في برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مهتمة بصورة خاصة بالمسؤولية في البرنامج . وقالت إن معظم موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي مودعة لدى منظمات أخرى للامم المتحدة لتنفيذ الانشطة البرنامجية . وقالت إنه لا يمكن المحافظة على المسؤولية التامة عن استعمال هذه الموارد إلا إذا كانت الوكالات المنفذة في حد ذاتها مسؤولة عن استعمال الموارد المؤتمنة عليها . وقالت إنه وفقا للاتفاق الاساسي الموحد المعقود مع الوكالات المنفذة المستعمل حاليا ، فإن جميع الوكالات مسؤولة عن تنفيذها للمشاريع التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقالت إن تقارير مراجعة الحسابات المقدمة ، مع ذلك ، لم تعط معلومات كافية بشأن ما إذا كانت هذه الاموال قد أنفقت بالحد الاقصى من الكفاءة والفعالية . وقالت إن مجلس مراجعي الحسابات اقترح ، في تقريره المؤقت (A/46/5/Add.1) أن ينص في مثل هذه الاتفاقات على أن من ضمن ولاية مراجع الحسابات الخارجي لتلك الوكالة أن يجري تقييما للكفاءة والفعالية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع . ثم تقدم جميع نتائج مراجعة الحسابات ذات الصلة إلى برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومراجع حساباته الخارجي . وقالت إنه على الرغم من أن وفود بلدان شمال أوروبا يدركون أن توسيع نطاق مراجعة الحسابات إلى تقييم الاداء سوف ينطوي على تكاليف إضافية ، فإنهم يؤيدون هذا الاقتراح على أساس أن الفوائد

(السيدة اريكسون فوغ ، السويد)

التي ستجنى منه سوف تفوق التكاليف إلى حد بعيد . وقالت إن الوكالات التي تقدم التقارير لا تقدمها دوماً في الوقت المناسب على النحو المأمول ، وإن ذلك يرجع جزئيا إلى عدم توافق فترات تقديم التقارير بين الوكالات المنفذة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وقالت إنه ينبغي أن يطلب من مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يحاول التوفيق بين هذه العمليات . وأضافت أن هناك سؤالا آخر ، وقالت إنه ربما يكون أكثر خطورة ، هو جودة مراجعة الحسابات الواردة في إطار الترتيب الذي يزداد شيوعا والذي تنفذ بموجبه المشاريع على الصعيد الوطني .

٧٦ - واستانغت تقول إن وفود بلدان شمال أوروبا درسوا باهتمام بالغ تقرير المجلس عن تنفيذ توصياته السابقة (A/46/299) . وقالت إن المجلس أبلغ ، في الفقرات من ٨ إلى ١٣ من التقرير ، عن مسألة الإبلاغ عن الاداء . وقالت إنه يبدو أنه لا يوجد خلاف بين المجلس والأمانة العامة بشأن الحاجة إلى إبلاغ شامل عن الاداء . وقالت إنه ، كما تبين الأمانة العامة ، وكما هو مفهوم جيدا لدى مجلس مراجعي الحسابات وكذلك لدى وفود بلدان شمال أوروبا ، تكمن صعوبات في التحديد الكمي للنواتج في الميزانية البرنامجية وفي تقرير أداء البرامج ، لكن التحديد الكمي هو جوهر الميزنة البرنامجية ويجب بذل جهود كبيرة من أجل هذا الغرض . وقالت إن وفود بلدان شمال أوروبا يؤكدون بصورة خاصة على الحاجة إلى أن تحتوي تقارير الاداء على النواتج الممولة كليا أو جزئيا من الموارد الخارجة عن الميزانية .

٧٧ - وقالت إنه فيما يتعلق بتقرير الامين العام بشأن مسألة الالتزامات غير المصفّاة (A/46/404) ، تشعر وفود بلدان شمال أوروبا أن الاحكام القائمة في البندين ٤-٣ و ٤-٤ من النظام المالي سخيّة بالفعل . وأردفت إن هذه الوفود ، مع ذلك ، مستعدة لأن تقدم توصية بتوسيع الإجراء المطبق حاليا على مشاريع التشييد ونظام المعلومات التنظيمية المتكامل بحيث يشمل مشاريع محددة أخرى ، على النحو المقترح في الفقرة ١٢ ، شرط أن تحدد هذه المشاريع بصورة خاصة على أنها في طبيعتها تستغرق عدة سنوات . وقالت إنه ينبغي وضع الأموال المخصصة في حسابات مستقلة ، تسمح بنقل الأرصدة إلى فترات السنتين اللاحقة إلى حين استكمال هذه المشاريع . وأضافت أن وفود بلدان شمال أوروبا مستعدة أيضا أن تؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ١٣ (ب) الذي تستطيع الجمعية العامة بموجبه أن تأذن بالتجاوز ، بصورة انتقائية ، عن البند ٤-٤ من النظام المالي .

(السيدة اريكسون فوغ ، السويد)

٧٨ - واختتمت قائلة إن المناقشات بشأن تقارير مجلس مراجعي الحسابات تميل إلى التركيز على مواطن الضعف في المنظمات قيد الاستعراض . وأردفت إن وفود بلدان شمال أوروبا تود لذلك أن تنتهز الفرصة للتأكيد لموظفي المنظمات المعنية أن عملهم وتفانيهم في مهامهم يلقى تقديرا جماً .

٧٩ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن وفده لاحظ ، لدى دراسة تقارير مجلس مراجعي الحسابات والآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ، التقاء كاملا بين آراء الهيئتين . أما الفارق الوحيد فيتعلق باقتراحات المجلس الخاصة بإنشاء حساب سلفة مستديمة يمكن به تغطية النفقات اللازمة للمشاريع المطلوب تنفيذها فورا ولم يتلق اليونيتار بعد بشأنها ما تعهد به المانحون من أموال . ففي هذه الحالة وحدها امتنعت اللجنة الاستشارية عن تأييد مقترحات المجلس ، موصية بدلا من ذلك بأن يستعرض اليونيتار والبرنامج الانمائي المسألة آخذين في اعتبارهما توصيات المجلس الواردة في الفقرات ٤٣ الى ٤٥ من تقريره .

٨٠ - وقال إن وفده يوافق على هذا المنهج الحذر الذي تأخذ به اللجنة الاستشارية ، ويتفق هذا المنهج مع مبدأ عدم تكبد نفقات قبل تلقي اشعار التخصيص - الذي اعتمده اليونيتار كتعديل لنظامه الاساسي . ولما كان اليونيتار يعمل حاليا على أساس ما هو مدفوع من تبرعات وما هو متاح من الموارد الاخرى كان لازما قيد التبرعات على أساس ما يرد نقدا لا على أساس الاستحقاق . وأضاف أن وفده يأمل أيضا أن يضع اليونيتار والبرنامج الانمائي في اعتبارهما ، لدى استعراض المسألة ، ما قد تقرره الجمعية العامة بشأن الاستنتاجات والتوصيات التي يتوصل اليها الخبير الاستشاري المعين عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٥ وضع تقرير عن استمرار أهمية ولاية المعهد وغير ذلك من القضايا التي أشار اليها تقرير اللجنة الاستشارية في الفقرة ١١ (A/46/510) .

٨١ - وقال المتكلم إن وفده ، باستثناء هذه المسألة ، يود أن يؤكد أهمية تنفيذ توصيات المجلس الباقية تنفيذا تاما وتلقى كلها تأييد اللجنة الاستشارية ، وقد خُصت بها الوكالات والبرامج الستة التي روجعت حساباتها عام ١٩٩١ . وقال إن هناك بعض توصيات تستحق مؤازرة صريحة من جانب الجمعية العامة . فقد أُوصي مثلا أن يكون بوسع المجلس أن يطلع اطلاعا كاملا على المعلومات المتعلقة بنظام شؤون الافراد في وكالة الأونروا ، وتلك مسألة أشارت اليها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٧ الى ٩ من

(السيد اينوماتا ، اليابان)

تقريرها . وينبغي أن يُطلب من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين إجراء تحقيق لمعرفة ما إذا كانت بضائع الاغاثة قد صودرت فعلا من جانب بلد مضيف وأن تطلب المفوضية ، إذا كان ذلك قد حدث ، رد هذه البضائع بما يناسب وتتخذ الخطوات الملائمة للتخطيط من أجل توفير مرافق التخزين مستقبلا . وفضلا عن ذلك ، ينبغي تطبيق أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها المالية وتوجيهاتها الادارية على مركز التجارة الدولية ، نظرا لما تقتضيه ، دون شك ، الحالة المشارة في التقرير المؤقت من إجراءات عاجلة . ومن الواضح أن هناك ما يستدعي تقديم تقارير خاصة بين فترات المراجعة الحسابية كل سنتين . أما مبدأ مسؤولية الوكالات المنفذة مسؤولية كاملة عن الموارد التي يعهد بها اليها البرنامج الانمائي فينبغي الحفاظ عليه عن طريق إبرام "الاتفاقات الاساسية المعيارية للوكالات المنفذة" . وقال إن هذه الاتفاقات عاجلة بوجه خاص في حالة منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ، وهما مسؤولتان معا عن حوالي ٣٥ في المائة من مجموع نفقات الوكالات المنفذة . ودون هذه "الاتفاقات" لا تؤهل الوكالات كوكالات منفذة . وثمة توصية أخرى تقول بإصلاح شأن الطاقة التنظيمية لمكتب خدمات المشاريع ، على نحو ما جاء في الفقرات ٣٦ الى ٣٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات المؤقت عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وفيها ذكر مراجعو الحسابات مرة أخرى أن النفقات تفوق المخصصات .

٨٣ - وقال إن وفده اطلع بأسى على قائمة التجاوزات المالية الطويلة التي أوردتها التقارير فيما يتعلق بالمشاريع التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي . ولاحظ بأسف كثرة حالات إساءة إدارة موارد الصندوق النقدية في الميدان وحالات إساءة تخصيص الاموال من قبل الموظفين وحالات السرقة واختفاء الممتلكات غير المستهلكة وسرقة النقد من مكاتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولا شك في الحاجة الى تعزيز الترتيبات والاجراءات التنظيمية لادارة موارد الصندوق النقدية . وقال إنه يذكر في هذا الصدد قرار الجمعية العامة في الدورة السابقة أن تطلب الى الامين العام النظر في اتخاذ الخطوات الكفيلة بتيسير الحصول على تقارير من الموظفين ، على أساس السرية ، بشأن أي استخدام غير مناسب لموارد أي منظمة أو برنامج في الامم المتحدة ، مع موافاة الجمعية العامة بتقرير في هذا الشأن في دورتها السادسة والاربعين . كما طُلب الى الامين العام تقديم تقارير الى الجمعية العامة لطمأنة الدول الاعضاء بأن هناك بالفعل نظاما صارما لمراقبة المخزون من الممتلكات غير المستهلكة وأن هناك قواعد فعالة لمراقبة مدفوعات البدلات والاستحقاقات التي يحصل عليها الموظفون . وأضاف المتكلم أن هذه التقارير لم ترد بعد .

(السيد اينوماتا ، اليابان)

٨٣ - وبالاضافة الى تشديد الاجراءات الرقابية كما طُلب ، دعت الجمعية العامة الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الامم المتحدة وبرامجها الى تطبيق التدابير التأديبية الموجودة بغية تعزيز عملية المساءلة والتقيد بالميزانية . وقال إنه يأسف لعدم اتخاذ أية تدابير من هذا القبيل رغم ما صادفه مراجعو الحسابات كثيرا من حالات تتجاوز فيها النفقات الأموال المخصصة .

٨٤ - وأخيرا ، فقد حث وفده مجلس مراجعي الحسابات على مواصلة تقديم تقارير خاصة عن السنة الأولى من كل فترة سنتين بالنسبة لهيئات الامم المتحدة التي تُراجَع حساباتها كل سنتين إذا رأى المجلس أن هناك أمورا ينبغي عرضها على هيئات الادارة وعلى الجمعية العامة . وأضاف أن وفده يؤيد ، في هذا الصدد ، الرأي الذي أعرب عنه رئيس مجلس مراجعي الحسابات ، وخاصة أن بعض الشواغل الادارية مثل الاقتصاد والكفاءة والفعالية من الارجح غالبا أنها تلقى عناية أقل مما تستحق . وقال إن من شأن الترتيبات التي اقترحها المجلس أن تكفل توزيع عبء عمل الجمعية العامة وهيئات الادارة المعنية توزيعا أكثر استواء فيما يتعلق بالمراجعة الحسابية ، على الدورتين السنويتين الأولى والثانية كل فترة سنتين . واستدرك قائلا إن وفده ، تجنبا لأي لبس ، يوصي باستخدام عبارة "تقارير خاصة" لا عبارة "تقارير مؤقتة" في وصف التقارير التي تتضمن آراء المجلس المقدمة تنفيذا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٣٣٥/٤٥ . فتعبير "تقارير مؤقتة" يوحي بأن المواقف المتخذة مواقف مبدئية أو أولية يمكن تصحيحها فيما بعد في المراجعة التي تجري كل سنتين . ثم قال إن قيمة التقارير المقدمة في الدورة الحالية أمر لا شك فيه والقصد من الاقتراح هو إزالة الخلط ، ليس إلاّ .

٨٥ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الالتزامات غير المصفاة (A/46/404) ، قال إن وفده يحتفظ بحقه في العودة الى هذه المسألة عندما يكون تقرير اللجنة الاستشارية جاهزا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠